د. مناويل حساسيان

التطور التاريخي للمسألة الارمينية
والصراع حول: "ناجورنو كاراباخ"
"آرستاخ"

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية -القدس

الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، مؤسسة فلسطينية مستقلة لا تسعى للربح او التجارة وغير مرتبطة بأية جهة حكومية أو حزبية أو تنظيمية وتهدف اجراء دراسات وبحوث متخصصة في المسألة الفلسطينية وعلاقاتها الاقليمية والدولية.

ان ما ورد في هذه الورقة من آراء وافكار تعبر عن وجهة نظر المحاضر الشخصية ولا تعكس أو تمثل بالضرورة موقف أو رأي الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، وقد عرضها المحاضر كورقة عمل للتعريف والمناقشة في المسألة الارمنية، ضمن برنامج الجمعية، في ندوة دراسية عقدت يوم الجمعة الموافق ٢٩ نيسان ١٩٨٨ في مناخ ديمقراطي، يبرز التعددية الفكرية في منهاج البحوث في اطار من الحرية الاكاديمية.

حقوق النشر محفوظة

كانون الأول ١٩٨٨
القدس الشريف

المراسلات
ص. ب. ١٩٥٤٥
هاتف ٢٨٢٨١٩ (٠٢)
حي واد الجوز - القدس

المحتويات

(١) مقدمة

(٢) التطور التاريخي للمسألة الارمنية

(٣) جذور المسألة الارمنية

(٤) الحركة الثورية الارمنية

(٥) القوميون الارمن وجمعية "تركيا الفتاة"

(٦) ابادة الشعب الارمني وترحيله

(٧) قيام وسقوط جمهورية أرمينية

(٨) جمهورية ارمينيا السوفياتية

(٩) المشكلة القومية في الاتحاد السوفياتي ومسألة ناجورنو كاراباخ

(١٠) جذور العداء على الحدود

(١١) ملاحظات تاريخية: مسألة ناجورنو كاراباخ

(١٢) احياء مسألة "كاراباخ" في الاونة الاخيرة

(١٣) ملاحظات ختامية

(١) مقدمة

يشكل العام ١٩٨٨ الذكرى الثالثة والسبعين لمذبحة الشعب الارمني التي لقي فيها اكثر من مليون ونصف المليون ارمني حتفهم فيما وصف بأنه "اول مذبحة شعب في القرن العشرين." وغالبا ما كان الارمن، بوصفهم اقلية مسيحية في الامبراطورية العثمانية، يصبحون عبيدا للسلطان الجائر وموظفيه الفاسدين. فقد حرم الارمن، وبشكل منظم، من حقوقهم في اقامة دولة لهم، فتعرضوا تبعا الى ذلك، الى خطر الانقراض والى فيض غامر من الكراهية للغرباء والظلم؛ وفوق ذلك كله، كان على الارمن ان يحتملوا التمييز الرسمي، وعدم المساواه وعدم القبول بشهادتهم القانونية، ومنعهم من حمل السلاح، فدفعوا هذا الثمن الباهظ في سبيل الاحتفاظ بديانتهم ولغتهم وثقافتهم واحساسهم بالهوية؛ لكن لما كان الارمن ضحية صدمة قومية، فانهم لن يكفوا عن تذكر ما حدث لهم حتى تأخذ العدالة مجراها.

ان الابادة الجماعية، مظهر مؤسف من مظاهر التاريخ الحديث، وهي اكثر الجرائم الدولية بشاعة، وقد ظلت هذه الظاهرة ترتكب عبر العصور وتهز ضمير البشرية. وتكفي نظرة عابرة عبر صفحات التاريخ لكي تكشف عن دليل كاف على ان الابادة الجماعية كانت تستخدم دائما سلاحا في الحرب السياسية على الصعيدين المحلي والدولي. وتتخذ الابادة الجماعية عادة شكل اعمال عنف منظمة توجهها الدولة ضد شعب لا حول له ولا قوة، ووفقا لما قاله حيمس هـ. طاشجيان، وهو مؤرخ ارمني بارز، فأن:

> "الابادة الجماعية، وهي جريمة دولية، تعبير جديد تمت صياغته في الآونة الاخيرة فقط ليدل على التدمير، الكلي او الجزئي، لطوائف قومية أو عرقية او عنصرية او دينية، وهي جريمة قديمة قدم الانسان ذاته، لكن مما يبعث على الأسى ان الحيلولة دونها او العقاب عليها قد اصبح في يومنا هذا فقط هو هدف شعوب العالم."(١)

واخيرا، تم في اثناء الحرب العالمية الأولى، ايجاد حل للصراع التركي الارمني، الذي تخللته المذابح، عن طريق مرسوم حكومي صدر في استنبول، وتضمن ذلك المرسوم الأمر باعدام الشعب الارمني الذي اجتثت جذوره من ارض آبائه، وتم ترحيلة بشكل منظم الى الصحراء السورية. وكانت الصورة الشاملة التي رسمها اعضاء السلك الدبلوماسي الاجنبي هي صورة اعراض متزامنة لعملية ترحيل وتدمير تجر في اعقابها "قتل امة". وقد تناقص عدد الارمن في تركيا الآن الى خمسين الف شخص يقطن معظمهم في استنبول كجالية آخذة في التآكل المستمر. وهذه هي ذروة سياسة التتريك التي طبقتها الانظمة السابقة ويقوم النظام الحالي

باتمامها باللجوء الى الاضطهاد ونزع الشرعية، والاجراءات الادارية الصارمة.
وعلى اية حال، فما زال الارمن اليوم يعانون من انواع الظلم التي حاقت بهم في الماضي، وسيكون من الصعب عليهم جدا الفصل بين الحاضر والماضي في سبيل تحسينات مستقبلية. وتجدر الاشارة الى ان الارمن انفسهم قد اعلنوا استقلالهم عام ١٩١٨، غير ان الحلفاء اخفقوا في تقديم العون لهم. فدامت الجمهورية الارمنية عامين، ثم اختفت وسط المناورات التركية والروسية السياسية عندما كانت الدولتان تتسابقان لكسب النفوذ الاقليمي والسياسي في المنطقة.
لم تستطع الجمهورية الارمنية الصمود امام اجهادات الحرب، علاوة على مجاعة مدمرة واقتصاد ضعيف. وبالتالي فقد سهل على الشيوعيين الارمن ازالتها بمساعدة رفاقهم الروس. وظلت ارمينية منذئذ بدون استقلال وقسمت اراضيها مرة اخرى بين روسيا وتركيا.
في الصفحات التالية سأعرض موضوع التاريخ الارمني، لاعطاء تفاصيل اكثر للنقاط التي وردت في هذه المقدمة، وستكون مسألة الابادة الجماعية العثمانية للأرمن موضوع اهتمام خاص في تاريخ الارمن، لأنها، بكل بساطة، اصبحت اهم العناصر في ضمير الارمن. زد على ذلك، انني سأتناول بالبحث، نشأة صراع ناجورنو كاراباخ، وهي مسألة ظلت ساكنة منذ عام ١٩٢٣، عندما وضع هذا الاقليم رسميا تحت السلطة الادارية لجمهورية اذربيجان السوفياتية، المجاورة لارمينية السوفياتية. لكن التاريخ يمتد الى ما هو أبعد من ذلك.

(٢) التطور التاريخي للمسألة الارمنية

كانت ارمينية -وهي بلد يربط آسيا الوسطى بالاناضول التركية- موضوع نزاع اقليمي عبر تاريخها كله.(٢) وقد حافظ الارمن، الذين جمعتهم ديانة ولغة مشتركة، على استقلالهم خلال تقلبات سياسية متعاقبة في المنطقة عن طريق الجمع بين القوة المسلحة والتحالفات السياسية مع العالم المسيحي.(٣) وبعد سقوط المملكة الارمنية المستقلة عام ١٣٧٥م، ونتيجة للحروب التركية الفارسية، والروسية التركية التي وقعت في القرون التي اعقبت ذلك التاريخ، قسمت ارمينية الى ما اصبح يعرف بارمينية التركية وارمينية الروسية، وكان الجزء الاكبر من نصيب تركيا.
وفي حين كان الارمن يعيشون في ظل ظروف متسامحة نسبيا في القطاع الروسي، الا انه لم يكن في وسعهم الاستمتاع بظروف حياتية مشابهة في القطاع العثماني حيث تعرضت ثقافتهم للقمع وجرى الحد من حريتهم باساليب متعددة من التعصب العثماني والاضطهاد المنظم.(٤) وكان وضعهم العام في القطاع التركي هو جوهر ما اصبح يعرف في التاريخ

"بالمسألة الارمنية".(٥)

في مطلع القرن التاسع عشر ازدادت حدة الازمة في الامبراطورية العثمانية، ومهد ذلك بدوره، الطريق امام روسيا والدول الغربية للاعتداء على سيادة الامبراطورية العثمانية، باقامة مناطق نفوذ لهم في المنطقة.(٦) وهكذا فان المشكلة المركزية التي كانت تواجه السلاطين، هي حكم شعوب متعددة، ذات تقاليد عرقية وثقافية ولغوية وتاريخية متميزة، كالعرب والسلافيين والرمانيين والارمن واليونان والاكراد. فلجأ الاتراك العثمانيون الى القوة العسكرية من اجل احكام سيطرتهم على القوميات المتعددة في الامبراطورية، ومن ثم نبذوا افكار المساواة بين العناصر، والحقوق السياسية الانسانية الكونية لشعوب الامبراطورية.

حافظ الاتراك العثمانيون، في الحقيقة، طوال ثلاثة قرون تقريبا، من القرن السادس عشر وخلال القرن التاسع عشر، حافظوا على البنيات الادارية والاجتماعية ذاتها، وهي بنيات تميزت بالاقطاعية، والتعصب الديني وحكم القصور، وتميزت فوق ذلك كله بالقوة العسكرية، ولم يكن بمقدور الاتراك العثمانيين وقف انحطاط وانحلال الامبراطورية.

ان تاريخ الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر هو تاريخ محاولات فاشلة جرت استجابة لضغوط داخلية وخارجية للقيام باصلاحات، ففي عام ١٨٣٩ ادخل السلطان عبد المجيد ميثاق اصلاحات باسم خط "شريف كاخانة"، لكن لم يكن لهذه الاصلاحات اثر يذكر على المسيحيين الاتراك، بل اقتصر اثرها على العسكريين فقط وفي العام ١٨٥٧ اصدر السلطان عبد المجيد "خطي همايون" او ما سمي ماجناكارتا تركيا، وبعد مرور وقت قصير على اصدار هذه الوثيقة، تم دمج التعهدات باجراء اصلاحات داخلية في الامبراطورية العثمانية في معاهدة باريس (٣٠ مارس-آذار- ١٨٥٦) التي أبرمت بعد حرب القرم، لكن تلك التعهدات كانت دون جدوى؛ اذ تم مثلا تجاهل البند المتعلق بحرية الديانة المنصوص عليه في "خط همايون" واستمرت اعمال الاضطهاد.(٧)

كانت المبادىء المعلنة لحركات الاصلاح هذه هي اقامة مساواة بين الاجناس، وحرية الضمير والاديان وتأمين الحياة والممتلكات؛ لكن لم تفلح اي من هذه الجهود لأن الحكام الاتراك ترددوا في اجراء اصلاحات حقيقية تتبع المجازفة بفقدان سلطتهم؛ وهكذا فان الاصلاحات التي تشدقت بها الحكومة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، لم تكن تهدف الا الى تجنب تدخل الدول الاوروبية وروسيا التي كانت تبرر تدخلها في السياسات الداخلية للامبراطورية بحجة حماية المصالح المسيحية في العالم الاسلامي، لكن جميع الجهود لتنفيذ الاصلاحات زادت فقط من عداء العثمانيين للاقليات بوجه عام والارمن بشكل خاص.

(٣) جذور المسألة الارمينية:

لكي نتمكن من فهم وضع الارمن في تركيا، علينا ان نتتبع التطور التاريخي لكفاحهم من اجل تقرير المصير . . . نظم الارمن عام ١٨٦٠ جمعية عمومية لهم في استنبول مهمتها تعريف السلطات التركية بمحنتهم، ومن خلال هذه الجمعية، اوضح الارمن في الولايات الارمنية السته (ارضروم، فان، بتليس، خربوت، دياربكر وسيواس) اكثر شكاواهم جدية، وخاصة سوء المعاملة التي يلقونها على ايدي الاتراك والاكراد والشركس.(٨) واصبحت الجمعية هي الناطق بلسانهم، وما ان حل عام ١٨٦٩ حتى اصبحت هي الممثل غير الرسمي للشعب الارمني، تعرض مطالبهم باستمرار على الحكومة التركية لتحسين ظروف الارمن. وفي العام ١٨٦٩ قررت الجمعية اتباع نهج اكثر انتظاما، بتحديد المشكلة الارمنية اولا، ثم اقتراح حل واقعي ثانيا. وبعد أشهر، دار نقاش طويل عام ١٨٧٠، وعلى اثره تم انتخاب لجنة منتقاة تتألف من عشرة اشخاص، تقوم بالتحقيق ودراسة المشاكل الاقليمية، ثم تقديم التوصيات بشأن حل تلك المشاكل. وفي غضون ذلك، كان من الواضح ان الارمن لم يكونوا يتكلمون عن دولة منفصلة ومستقلة خاصة بهم، بل كانوا يتحدثون عن مساواتهم بالاتراك باعتبار انهم مواطنون في الامبراطورية العثمانية.(٩) ولم يغب هذا التعليق بشأن الجمعية عن انتباه الاتراك المتحررين، الذين نقل ا. اربياريان في صحيفة "نور جيانك" (الحياة الجديدة) عن احدهم قوله:

> "لو ان التوصيات التي تقدم بهاالارمن في الفترة بين عامي ١٨٧٠-١٨٧٢، قد وضعت موضع التنفيذ، لا في الاناضول فحسب بل وفي الروملي ايضا، لما مررنا بوقت رهيب كهذا. اذ لم يكن في التوصيات ما يضر المصالح التركية الذاتية، ولم تتضمن التوصيات شيئا ينتقص من سلطات السلطان، ولم تكن فيها دعوة للتدخل الاوروبي."(١٠)

وتتضح هذه النقطة اكثر فأكثر اذا نظرنا الى تقرير الجمعية، ودرسنا بعض، لا جميع، اهم الشكاوي التي وردت فيه. وسيعطينا هذا ايضا فكرة من وجهة النظر الارمنية حول وضع الارمن في تركيا ويعطينا كذلك وجهة النظر الارمنية بالنسبة للمسألة الارمنية التي قدر لها ان تصبح بعد وقت قصير ذات اهتمام دولي.

ففي مجال فرض الضرائب، اشتكى التقرير من جور فاضح، خاصة فيما يتعلق باربعة انواع من الضرائب.(١١) هي اولا، ان ضريبة الاعفاء من الخدمة العسكرية، وهي ضريبة يدفعها غير المسلمين بدل الخدمة العسكرية، كانت تفرض على اساس احصاء قديم، اي انها كانت مفروضة على اناس متوفين واناس هاجروا من البلاد، ونتيجه لذلك، كما قال التقرير، اعتنق

عدد كبير من الارمن الدين الاسلامي، تجنبا لدفع تلك الضريبة عن موتاهم واقاربهم الغائبين. وثانيا، ان ضريبتي الاملاك والدخل كانتا مبالغا فيهما لدرجة تفوق كثيرا التقديرات علىالاملاك والدخول المماثلة لدى بقية العثمانيين. اما النوع الثالث فهو ان الضرائب التي كانت تجبى من المزارعين المستأجرين كانت باهظة جدا وذلك ايضا بسبب التقديرات المبالغ فيها لقيمة المحاصيل. وعلاوة على ذلك، كان على المستأجرين الارمن ان يدفعوا عشر قيمة تلك الضريبة نقدا، ولما كان كثير من هؤلاء المستأجرين تثقل كاهلهم مستحقات اخرى، لم يستطيعوا تسديد تلك الضرائب. واخيرا، كان على الارمن ان يسهموا في صندوق احتياط اقيم لمساعدة الفلاحين الفقراء الذين يجدون صعوبة في شراء البذور او ابتياع حاجياتهم الاساسية؛ ومع ان فكرة صندوق الاحتياط كانت فكرة جيدة، الا ان الارمن وجدوا انفسهم يسهمون فيه دون ان يستفيدوا منه شيئا.

وفي مجال التجاوزات الحكومية، اورد تقرير الجمعية، بعض الشكاوى الأخطر من غيرها.(١٢) فاشار الى حالات كان فيها الموظفون الاتراك المحليون يفرضون صعوبات اقتصادية على الارمن دون اجراءات قانونية صحيحة؛ وتعرض البعض للموت على ايدي الموظفين المحليين القساة، كما تدخل هؤلاء الموظفون المحليون في الحقوق الدينية للارمن ومنها الاحتفالات بالاعياد وطقوس الجنائز، وعلاوة على ذلك، كانت هناك حالات تعرضت فيها النساء "للمس بشرفهن" كما أسيء الى الاطفال. زد على ذلك، اساءة السلطة الى الملكية العامة، فأجبر الارمن، افرادا ومؤسسات، على دفع اموال او على القبول بالمصادرة التعسفية لاملاكهم من اجل بناء القصور ونقل القوات التركية او لاسباب اخرى لا يقرها القانون.

هذا، وعرض تقرير الجمعية توصيات محددة لحل شكاوي معينة، ففي مجال فرض الضرائب، اوصى التقرير بتجنيد الارمن في القوات المسلحة على قدم المساواة مع غيرهم من العثمانيين فجاء في التقرير: "فليعلم الباب العالي، اننا نحن الارمن، مستعدون للخدمة العسكرية وبذل دمائنا في سبيل وطننا الى جانب زملائنا المسلمين".

كان من شأن هذه التوصية، لو تم الأخذ بها، ان تلغي بشكل طبيعي ضريبة الاعفاء من الخدمة العسكرية. واوصى التقرير لمعالجة مشكلة التضخم الضريبي "اعلان قوائم تقدير عامة" تشمل تقديرات املاك المسلمين وغير المسلمين؛ اعتقادا بان هذا الاجراء العلني سيساعد على ازالة الممارسة غير العادلة، وهي المبالغة في تقدير قيمة الاملاك الارمنية، وذلك بادراجها الى جانب تقديرات املاك العثمانيين. واخيرا، اوصى التقرير باستبدال نظام الضرائب القائم، الذي كان يشغل جباة يعرفون باسم "مزارعو الضرائب"، بنظام جباية مباشر. وكان يسمح "لمزارعي الضرائب" هؤلاء بفرض اية مبالغ ضريبية يشاؤون جبايتها طالما كانوا يدفعون للحكومة المبالغ المطلوبة منهم. وأمن التقرير بان النظام الجديد

سيزيل الجور ويدر عائدات اكبر على الحكومة.(١٣)
وفي المجال الثاني من "تجاوزات الحكومة"، او تجاوزات الموظفين المحليين، اوصى التقرير بتطبيق نظام تفتيش، يجعل بامكان المسؤولين في الحكومة المركزية، الحد من تجاوزات الموظفين المحليين. واوصى التقرير ايضا باجراء تغيرات في طريقة اختيار اعضاء المجالس المحلية بحيث يضمن ان يكون الاعضاء الارمن ممثلين بشكل اوثق للسكان الارمن المحليين، وبحيث لا يسيء الزعماء المسلمون الى النظام التمثيلي.(١٤) كما اوصى باعلان الفرمانات الصادرة عن الباب العالي على الملأ حتى يتسنى للناس معرفة حقوقهم وتبين التجاوزات والانتهاكات التي يرتكبها الموظفون المحليون. واخيرا، اوصى التقرير باتخاذ اجراءات تهدف الى تقليص نفوذ امراء الاقطاع المحليين.(١٥)
ولما استمرت الاتجاهات السابقة من التجاوزات وممارسة الضغط من اجل الاصلاح، اتخذت الجمعية الوطنية الارمنية موقف "الانتظار والترقب". في العام ١٨٧٦، انتعشت آمال الارمن بالاصلاح عندما نصب مراد الرابع سلطانا، وكان هذا الحاكم الجديد يتمتع بسمعته كمحرر، لكنه كان، للأسف يعاني من مرض عقلي أدى بأخيه عبد الحميد الثاني الى الاطاحة به.(١٦) وتجدر الاشارة الى ان عبد الحميد قد أقر كخليفة لأخيه بعد ان اقنع مدحت باشا، المصلح القوي، بأنه يرغب في ان يكون عاهلا دستوريا وانه سيدخل اصلاحات متحررة.(١٧)
اما الدبلوماسيون الاجانب الذين اشتركوا في مؤتمر استنبول في شهر ديسمبر -كانون اول- عام ١٨٧٦، فلم يروا في تعهد عبد الحميد باذاعة دستور جديد سوى خدعة سياسية لتقويض مركزهم في المؤتمر.(١٨) وكان السبب الذي دعاهم الى الاجتماع هو القيام بمحاولة، تتزعمها روسيا، لاجبار العثمانيين على القبول باجراء اصلاحات في البلقان تحت اشراف اوروبي. واظهر الاتراك والارمن كلاهما امتعاضا من فكرة تدخل الدول الاوروبية لصالح المسيحيين في البلقان، وفضلوا ان تتم اصلاحات داخلية تطبق على جميع انحاء الامبراطورية على السواء.
وكان من المؤمل ان يخفف الدستور العثماني المتحرر الذي صدر عام ١٨٧٦ من الاعباء الملقاة على عاتق المسيحيين بوجه عام والارمن بصفة خاصة، لكن استبدل ذلك الدستور، لسوء الحظ، بحكم مطلق من السلطان بعد ثلاثة اشهر فقط من نفاذه. ولم يطرأ تحسن على نصيب الارمن الاتراك، وفي اوائل عام ١٨٧٧، عندما نشبت الاعمال العدائية بين روسيا وتركيا، اصبح الوضع يبعث على اليأس.
غزت روسيا، في هذه الحرب، اجزاء كبيره من شرق تركيا حيث يتركز قسم كبير من الارمن وشمل هذا الغزو بايزيد، وادي الاشكرت، كارص، سريكاميش، اولتي، ارتفين وباطوم.(١٩) كان الارمن في اوائل الحرب موالين للباب العالي التركي، غير انهم تعرضوا

اثناء الحرب لعقوبات شديدة على ايدي جنود اكراد غير نظاميين يتلقون رواتبهم من الحكومة التركية، ولحقت بالارمن خسائر فادحة في الارواح والممتلكات، ونتيجة لذلك، تحول ولاء الارمن الى الجانب الروسي، وفو ضت جمعيتهم الوطنية في استنبول البطريرك الارمني باجراء اتصالات مع الروس من اجل احداث تحسينات على حياة الارمن، فكان من المقرر ان يطلب البطريرك بوجه خاص ضمانات من الروس بمنح الارمن حكما ذاتيا محليا، الا أن الظروف المائعة لم تعط الارمن قناعة بالوعود بادخال اصلاحات وهي وعود كانت قد قطعت من قبل ثم تم تجاهلها، واراد الارمن ان تكون لهم سيطرة اكبر على شؤونهم الخاصة والتي لا يمكن تحقيقها دون حكم ذاتي.(٢٠)

لكن لم يبد الروس، للأسف، اهتماما بهذه المطالب الارمنية المتطرفة، ولذا فشلت مهمة البطريرك. وكان من احد اسباب هذا الموقف الروسي هو بريطانيا التي لم تكن لتسمح لروسيا ببسط نفوذها وراء حدود معينة، وهكذا نجد ان معاهدة سان ستيفانو، التي وقعت في شهر مارس -آذار- عام ١٨٧٨، قد تجاهلت مطالب الارمن من الحكم الذاتي، حيث نصت المادة السادسة عشرة من تلك المعاهدة على ما يلي:

> "يتعهد الباب العالي بان يجري بدون تأخير اكثر من ذلك، في الولايات التي يقطنها الارمن التحسينات والاصلاحات التي تحتاج أمورها الداخلية، كما يتعهد الباب العالي بتأمينهم من اعتداءات الاكراد والشراكسة".(٢١)

وهكذا اخرج الارمن من معاهدة سان ستيفانو وقد تبددت آمالهم، لكن، ولاسباب مختلفة كانت خيبة الأمل البريطانية اعظم. والحقيقة ان بريطانيا اصرت على اجراء مراجعة شاملة لمعاهدة سان ستيفانو، ولما لم تكن روسيا راغبة في مجابهة عسكرية مع بريطانيا فانها وافقت على حضور مؤتمر يعقد في برلين وتحضره دول اوروبية اخرى.

في برلين، اتضح ان لبريطانيا مصالح في الحد من مكاسب روسيا من حرب عام ١٨٧٧ - ١٨٧٨، وانها كانت تبغي حماية تجارتها، وبتحديد أدق، كانت لها مطامح في قبرص.(٢٢) وقد توصلوا الى اتفاق مع الاتراك لتحقيق كلا الهدفين، أي ان معاهدة برلين (تموز ١٨٧٨) كانت تعكس المصالح البريطانية، واتفق في تلك المعاهدة على ان تحتفظ روسيا بكارص واردهان وباطوم، بينما تعود الاشكرت وبايزيد الى السيطرة التركية.(٢٣) وبعد خمسة ايام من ذلك التاريخ ضمنت بريطانيا، في مؤتمر قبرص، الحفاظ على حصانة الاراضي التركية ضد التوسع الروسي. وفي مقابل ذلك وعدت تركيا بادخال اصلاحات "تتفق عليها الدولتان فيما بعد"، من اجل حماية السكان المسيحيين في الاراضي التي اعيدت الى السيادة التركية. وهكذا نجد انه لا معاهدة سان ستيفانو ولا معاهدة برلين قد اقتربت من

تلبية المطالب الارمنية في الحكم الذاتي، وطبقا لما يقوله ريتشارد جي هوفانسيان، فان الولايات الشرقية لم تعد تعرف باسم "ارمينية" بعد مؤتمر برلين، كما اصبحت الاصلاحات الموجودة تعتمد الآن على الارادة الجماعية للدول الكبرى.(٢٤) والواقع ان ذلك كان يعني أن اوروبا "المسيحية" و "المتحضرة" قد تخلت عن الارمن وتركتهم لمواردهم الخاصة التي كانت شحيحة ولا تذكر، وحولت المادة ٦١ من معاهدة برلين المسألة الارمنية الى قضية دولية، غير ان الارمن لم يجنوا اية فائدة من ذلك الوضع.

ان اخفاق الدول الاروبية في اصلاح الاخطاء العثمانية وكذلك عجز الارمن البين، اضطرهم الى احتمال سوء المعاملة العثمانية طوال فترة من الزمن؛ غير انه لاحت، في اواخر القرن التاسع عشر، بوادر مقاومة وتمرد صريح بين صفوف الارمن، وهكذا فانه بحلول العقد الأخير من القرن التاسع عشر، بدأت جمعيات سرية تتخذ من خارج البلاد مقرا لها، بدأت تحل محل مجموعات الدفاع المحلية الاولى، ولم يضع زعماء هذه التنظيمات الاستقلال الوطني هدفا لهم، بل كانت الحرية الثقافية والحكم الذاتي الاقليمي هي الاهداف المعلنة لهؤلاء الثوريين الارمن؛ وتأثرت التنظيمات الجديدة بافكار اليقظة الارمنية التي وصلت آنذاك الى مرحلة النضج وكانت عاملا حيويا في صياغة عقول الوطنيين.(٢٥)

اصبح العثمانيون، بدلا من اصلاح نظامهم، اكثر اضطهادا للارمن...وأمد السلطان عبد الحميد الثاني (السلطان الاحمر) الاكراد بالاسلحة وشجعهم على مهاجمة الارمن وبث الدمار في الولايات الشرقية، وخاصة تلك المقاطعات التي انسحب منها الجيش الروسي مؤخرا. وفي عام ١٨٩١ ازدادت حدة اعمال الارهاب بتشكيل "الفرسان الحميدية". فبدأ عندئذ ان زمام الامر قد اخذ يفلت واصبحت الثورة الارمنية في العقد الأخير من القرن التاسع في اوجها..وقوبل الاضطهاد العثماني بمقاومة ارمنية مسلحة مماثلة.

(٤) الحركة الثورية الارمنية

كما اسلفنا، كان الارمن يأملون في تتدخل الدول الاوروبية لدى السلطان لادخال اصلاحات لحمايتهم، والواقع ان تلك الدول كان تتوق الى ايجاد معقل نفوذ لها داخل الامبراطورية، فاخذت من معاناة المسيحيين ذريعة لخدمة مصالحها الخاصة.(٢٦) جاء رد الفعل العثماني قاسيا وعنيفا، وبالتالي اتخذ القمع الاجتماعي والقومي للارمن ابشع الاشكال واكثرها خزيا، ولم تعرف اعتداءات السلطان الجامحة حدا لها، فعاش الارمن باستمرار تحت خطر المذابح والقتل.(٢٧)

جاءت اولى الدعوات الى المقاومة من الكتاب والمثقفين الارمن الذين عنوا بمحنة الفلاحين

عام ١٨٩٠ يعود بشكل رئيسي الى زعماء ثلاثة هم كريستوفر ميكاليان (١٨٥٩-١٩٠٥) وستيبان زوريان (رستم او كوتوت) (١٨٦٧-١٩١٩) وسيمون زفاريان (١٨٦٦-١٩١٣).(٣١) وطبقا لما يرويه المؤرخ والسياسي الطشناقي، سيمون فراتزيان، كان هناك عاملان حاسمان اديا الى تشكيل الاتحاد، احدهما حادث جوليزار والثاني اغلاق الجامعات بمرسوم قيصري. في نهاية عام ١٨٨٩، قام الزعيم الكردي موسى بيك، باختطاف واغتصاب جوليزار وهي فتاة ارمنية من موش. وفي ذات الوقت تقريبا، ادت مظاهرات طلابية في روسيا ضد النظام القيصري الى اغلاق الجامعات، فاثار هذا الحادث سخط الطلاب الارمن في موسكو، وكان هؤلاء الطلاب قد اصبحوا يتماثلون مع غيرهم من الثوريين (من روسيا وجورجيا) الذين كانوا يطمحون الى الاطاحة بالنظام القيصري....واعتبر الطلاب الوطنيون من بين هؤلاء الثوريين ان تحرير ارمينية التركية هو احد اهدافهم الرئيسية، فكان لهم تأثير روحي على تكوين الاتحاد.(٣٢)

كانت المجموعات الثورية الثلاث التي اتينا على ذكرها بايجاز هي اصل المجموعات السياسية اللاحقة التي قدر لها ان تقوم بدور الاحزاب السياسية، وفي السنوات الاولى من نموها كان واضحا ان اهل الفكر من القوقاز والارمن قد لعبوا دورا بارزا في تكوين الحركة الثورية الارمنية في كل من روسيا وتركيا؛ فقد كان المثقفون الروس هم الذين كونوا حزبي الهنشاق والطشناق، كما ان الطبقية الايديولوجية لهذين الحزبين الارمنيين وغيرهما قد تأثرت بالتيارات الايديولوحية التي قسمت الحركة الثورية الروسية.

وقد أثر عاملان رئيسيان في الحركة الثورية الارمنية، وهما علاقتها مع الشعوب الأخرى في الامبراطورية الروسية وخاصة الحركة الثورية الروسية؛ ثم مسألة ملاءمة الاشتراكية كبرنامج وهدف للاحزاب السياسية الارمنية. وكان هذان العاملان مصدرا دائما للتوتر داخل الحركة الثورية الارمنية، وحالا دون قيام وحدة فعالة بين فصائلها المختلفة.

وعلى العموم، فان النشاطات القومية الاولى زادت من حدة الاحساس التركي بالخطر المحتمل الذي يشكله التجمع الارمني في الجزء الشرقي من الامبراطورية. وتجدر الاشارة هنا الى ان كلا الحكومتين التركية والقيصرية لم تبديا حماسا لظهور الشعور الوطني بين الارمن. "وبعد ان ضايقته الطلبات الملحة من اوروبا لكي يقوم السلطان بادخال "اصلاحات" في الولايات الارمنية، ولما كان يخشى من الجرأة المتزايدة للقوميات المكبوتة في الامبراطورية، فقد رد الباب العالي بما عهد عنه من قسوة".(٣٣)

ففي عام ١٨٩٤ لقي حوالي ١٠الآف ارمني مصرعهم في ساسون. وفي عام ١٨٩٥ قتل حوالي مئة الف ارمني في القسطنطينية، وطرابيزون وارزروم ومرش وسباستيا وفان وديار بكر وغيرها من المدن.(٣٤) وفي اورفا (اديسا قديما) لجأ ثلاثة الآف ارمني، عشية

عيد الميلاد، الى الكنيسة فتم احراقهم احياء. وهكذا تم تدمير ٢٥٠٠ مدينة وقرية كما تم تخريب مئات الكنائس والاديرة وهلك اكثر من ١٥٠ الف ارمني.(٣٥) وعندما بانت فظاعة الحدث، قدمت السلطات العثمانية تفسيرا لذلك؛ بالقول بأنها كانت تخمد انتفاضة واسعة. ومن الواضح ان الهدف من تلك المذابح هو تخويف الارمن وثنيهم عن السعي وراء تدخل الدول الاوروبية، وفي الوقت ذاته تشجيع التحول الديموغرافي لصالح السكان الاتراك.(٣٦)

كانت اسباب المذابح الجديدة التي وقعت بين عامي ١٨٩٤-١٨٩٦، اربعة اسباب رئيسية، ظلت قائمة طوال سنوات. فقد كان هناك اولا احساس تقليدي بالعداء بين العثمانيين الاتراك المجاورين للارمن بان لهم الحق في نهب بيوت المسيحيين؛ ثانيا، كانت مهارة الارمن في التجارة، وقدرتهم على الاقتصاد والابداع سببا في عدم المساواة الاقتصادية التي تفصلهم عن غيرهم؛ ومما لا شك فيه ان العثمانيين الاتراك كانوا ينظرون الى الارمن نظرة حسد وشك؛ ثالثا، غرست الثقافة الوطنية في الارمن حب الحرية. واخيرا، فان حوادث اضطهاد اقل اهمية قد زادت من اهمية تفاقم الاوضاع التي سبقت المذابح وشعر الارمن بالعجز التام نظرا لعدم تمكنهم من الحصول على انصاف لشكواهم. ولم يثر تدمير حياة الارمن اي تعليق في معظم البلدان. اما في انجلترا والولايات المتحدة فقد ظهرت بوادر غضب على الفظائع السلطة العثمانية، ومظاهر التعاطف مع معاناة الارمن على شكل اهتمام تضامني وجمع اموال الاغاثة.(٣٧)

ومع انقضاء الشتاء عام ١٨٩٥-١٨٩٦ اعقب تلك المذبحة فقر عام حل بالسكان الارمن. ففي جميع الولايات الارمنية كان الناجون -الارامل والايتام بوجه خاص- يفتقرون الى المأكل والملبس والمأوى. وفي كل مرة كان الارمن يمرون بكارثة كبرى كان عددهم يضمحل ولم تكن مذابح عام ١٨٩٥ مستثناة من ذلك.

(٥) القوميون الارمن وجمعية "تركيا الفتاة"

كانت تجاوزات السلطان عبد الحميد وسياسته الفاسدة سببا في تنفير، ليس فقط، الشعوب الخاضعة للامبراطورية العثمانية. بل انها نفرت ايضا قطاعا كبيرا من الشعب التركي، فقد شارك الارمن في كراهيتهم لعبد الحميد قوميات اخرى عديدة رأت في السلطان الحاكم مصدرا كبيرا للبلاء.

تم في الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر تشكيل، عدد من التنظيمات السرية، كان اعضاؤها يعرفون باسم "تركيا الفتاة" بهدف احداث اصلاحات اساسية في النظام الامبراطوري لتركيا العثمانية. وقد اسوء حكم عبد الحميد الاستبدادي ثم اخفاقه فيما بعد

في اصلاح النظام، اسهم في ظهور هذه التنظيمات السرية.
تأسست احدى هذه التنظيمات عام ١٨٦٥ على يد نامق كمال، وهو تركي كان يؤيد الأخذ بالنظم والآراء والعادات الغربية ويدعو الى فكرة حب الوطن والحرية والحكومة الدستورية، اقترح تصورا جديدا للمواطنة لحل مشكلة الهوية التي كانت نتيجة طبيعية لنظام امبراطوري يضم سكانا متعددي الديانات والاجناس. وفي الوقت ذاته كانت الصراعات الناجمة عن الخلافات العرقية والقومية تعصف بالامبراطورية العثمانية، وكانت الفكرة هي حركة عثمانية، تنبأ نامق كمال بأنها ستخلف هوية وطنية جديدة عن طريق دستور تستغني به عن نظام "الملة" القديم. وكان الهدف الاساسي هو حشد جميع سكان الامبراطورية المتعددي الاجناس حول الدولة في ولاء مشترك يقوم على هوية غير عرقية وغير عنصرية وغير دينية؛ لكن حركة تركيا الفتاة انقسمت بين فئتين تؤيدان مواقف ايديولوجية مختلفة اصبحت اكثر علانية عندما اشتد الكفاح ضد السلطان، وخاصة بين الرعايا العثمانيين الذين يقطنون خارج اراضي الامبراطورية.
كانت احدى مجموعات الاحرار التي يتزعمها الامير صباح الدين تحبذ قدرا من اللامركزية ومنح حقوق الحكم الذاتي للاقليات القومية والدينية. اما المجموعة الثانية فهم الوطنيون، بزعامة احمد رضا، وكانت تحبذ اقامة نظام مركزي تحت السيطرة التركية. وكانت هذه المجموعة تعرف باسم لجنة الاتحاد والترقي.(٣٨) تعاطف الامير صباح الدين مع قضية الارمن، فهو بالاضافة الى الدعوة للاطاحة بنظام عبد الحميد الجائر والمعادي للارمن، كان يؤيد كذلك ادخال اصلاحات اجتماعية تفيد منها الاقليات.(٣٩) فكان تأيده للامركزية الادارية ورغبته المخلصة في تحقيق الوئام الاجتماعي بين الجماعات العرقية والدينية، كان ذلك يستهوي الارمن والاقليات الأخرى في الامبراطورية.(٤٠) وراود الأمل بأقامة نمط من النظام الفدرالي للوطنيين الارمن الذين آمنوا بان الحكم الذاتي حل يمكن بلوغه للمشكلة الارمنية.
ولسوء الحظ، كانت الفئة الوطنية في حركة تركيا الفتاة هي ذات اليد العليا. تشكلت تنظيمات سرية بين صفوف القوات المسلحة، خاصة بين الضباط الشباب في مقر قيادة الجيش في سالونيك واصبح هؤلاء الضباط جزءا من لجنة الاتحاد والترقي، ومعنى ذلك ان اولئك الضباط كانوا متحدين مع مجموعة احمد رضا الوطنية.(٤١)
بحلول اوائل عام ١٩٠٨ تحول مركز ثقل الثورة من فرنسا الى مقدونيا حيث كان استياء ضباط الجيش من نظام عبد الحميد قويا ومتزايدا. يوم ٢٣ يوليو -تموز- ١٩٠٨ وقعت الثورة واطيح بعبد الحميد، وتمت اعادة العمل بدستور عام ١٨٧٦. وطبقا لما قاله ريتشارد بيترز، كان من المسلم به ان تمنح الحريات لمواطني الدولة: "بعد ان تلاشت اشباح عهد عبد

الحميد بانتصار الثورة؛ واحتل المسؤولون الاتراك الشباب قصر السلطان".(٤٢) بهذه الطريقة تحولت الامبراطورية العثمانية الى دستورية فيها حقوق الانسان والفرد معترف بها ومضمونة.

قام الارمن بزعامة الاتحاد الثوري الارمني بدور فعال في ثورة تركيا الفتاة، يحدوهم الأمل في ان يمنحهم الاتحاديون حقوقا متساوية مع بقية الاتراك...وكبادرة حسن نية اوعز حزب الاتحاد الثوري الارمني بوقف جميع النشاطات الثورية الارمنية في الولايات الشرقية وهي نشاطات كان الحزب قد اثارها بشكل متقطع منذ عام ١٨٩٥. لكن ما لبثت آمال الارمن ان تبددت لان التعاون ظل الى حد كبير كلاما اجوف، واخفقت الاحتجاجات الثورية ضد انعدام المساواة في ايجاد تجاوب بين العثمانيين الاتراك، في حين اخفقت الاصلاحات الثورية في نظام الحكم في الحصول على تأييد السلطان عبد الحميد نفسه".(٤٣)

في ابريل -نيسان- عام ١٩٠٩ حاول عبد الحميد بمساعدة القوات الرجعية القيام بانقلاب مضاد لاستعادة السلطة؛ لكن الجيش المقدوني عاود احتلال العاصمة وازاح السلطان، وبهذه المناسبة، كان الارمن من اقوى المؤيدين للنظام الجديد..وعلى الرغم حتى من مذابح اضنه التي قتل فيها اكثر من ثلاثين الف ارمني، واصل الاتحاد الثوري الارمني التعاون بولاء مع سلطات تركيا الفتاة.(٤٤)

ومما يبعث على الأسف ان العناصر ذات الثقافة الغربية في لجنة الاتحاد والترقي فقدت نفوذها لصالح المتعصبين امثال انور وطلعت اللذان قدر لهما ان يصبحا مؤسسين لنظام عنصري. وقد عملت القومية التركية والعنصرية الى جانب العداء التدريجي نحو العناصر غير التركية في الامبراطورية، على تحييد او حتى محو الاحساس بالانتماء العثماني، وانجب هذه الاتجاه سياسة التتريك بالقوة وهذه بدورها ولدت عدة ثورات قام بها الدروز والعرب في العراق وفلسطين عام ١٩١٠، واهل اليمن عام ١٩١١ والمقدونيون عام ١٩١٢؛ وقد وجهت سياسة التتريك هذه ضد العرب كما وجهت ضد الارمن بطريقة اشد لأن ولاياتهم كانت تحول من ناحية جغرافية ضد تحقيق الحلم الطوراني.(٤٥)

اضرت الفلسفة الطورانية هذه بالارمن الذين راودهم الأمل وكافحوا من اجل تحقيق الحكم الذاتي؛ غير ان النوايا الحقيقية لجمعية تركيا الفتاة اتضحت بحلول عام ١٩١٠ عندما تخلوا نهائيا عن فكرة المساواة بين الشعوب الامبراطورية كما نكثوا بوعودهم منح الحكم الذاتي المحلي. وبحلول شهر اكتوبر -تشرين اول- عام ١٩١٠، اصبح الارمن يعتقدون ان لجنة الاتحاد والترقي قد وضعت خططا في اجتماع سري عقدته في سالونيك، لابادة الشعب الارمني.

ازداد وضع الارمن خطورة عام ١٩١٢ عندما تولى الثلاثي انور وطلعت وجمال زعامة جمعية

تركية رسمية "تكفيم فكايي" عام ١٩١٩، كل ذلك يعطي البرهان الكافي على ان المذابح وعمليات الترحيل كانت جزءا من خطة كبرى كان هدفها لا يقل عن ابادة الارمن في ارمينية التي تحتلها تركيا وفي كل مكان آخر يقع ضمن حدود الامبراطورية العثمانية ومن ثم التخلص نهائيا من المشكلة الارمنية".(٥٢)

وكانت النتيجة ان اكثر من مليون ونصف المليون ارمني ماتوا، ميتة عنيفة، بلغت ذروتها بالمذابح والترحيل والتعذيب والتجويع. وطبقا لما يرويه هوارد م. ساخارفان:

"هذا، وبكل المقاييس، كان بالتأكيد اكبر عملية ابادة عنصرية لم يسبق لها مثيل، والواقع لا يمكن تصورها، حتىذلك الحين، في التاريخ المعاصر. وعلى الرغم من ذلك فان اعضاء نظام تركيا الفتاة، الذين لم تؤرقهم على ما يبدو ضخامة اساءتهم للحضارة، ظلوا ينظرون الى الترحيل على انه ليس اكثر من دبلوماسية ناجعة، وانه تحقيق لنصيحة عبد الحميد بأن افضل سبيل لانهاء المسألة الارمنية هو القضاء على الارمن".!(٥٣)

وعلاوة على ذلك فان املاك الارمن، المنقولة وغير المنقولة، الخاصة والعامة، تعرضت للاستيلاء غير المشروع عليها.

(٧) قيام وسقوط جمهورية ارمينية

كانت اعمال الترحيل والمذابح سببا في تحول الارمن بسرعة ضد الدولة التركية التي كانوا اوفياء لها منذ بداية الحرب. حارب الارمن الى جانب الحلفاء على امل ان يفي هؤلاء بوعودهم الذي قطعوه على انفسهم بخلق ارمينية المستقلة الموحدة بعد هزيمة تركيا".(٥٤)

يوم ١٥ نوفمبر -تشرين ثاني- ١٩١٧ اعلن الاتحاد السوفياتي، في مرسوم حكومي، مبدأ تقرير المصير كحق لجميع الشعوب، وفي الثلاثين من الشهر ذاته، اعلن لينين وستالين الاعتراف باستقلال ارمينية الغربية من النير التركي واقترحا تشكيل حكومة ديموقراطية ارمنية. وفي الثامن من يناير -كانون ثاني- ١٩١٨ اصدر الرئيس الامريكي ويدرو ويلسن اعلانا مماثلا يتعلق بالشعوب التي اضطهدتها تركيا، وخاصة الشعب الارمني. اعطت هذه الاعلانات زخما اكبر للارمن لكي يواصلوا كفاحهم بعزم اكبر.(٥٥) ثم هزمت القوات الارمنية الاتراك في ثلاث مواجهات كبرى في سردارابات، باش اباران وكراكيلسه، فاضطرت تركيا على اثرها الى طلب السلام؛ واعلن يوم ٢٨ مايو -ايار- ١٩١٨ عن قيام جمهورية ارمينية مستقلة في القوقاز اي في ارمينية الروسية سابقا.

ومما يجدر ذكره ان الارمن لم يرثوا شيئا من الامبراطورية الروسية، فلم يكن لديهم جهاز اداري منظم، او رأس مال او وسائل نقل او خبراء مدربين لتصريف شؤون فروع الحكم الثلاثية.(٥٦) وقد وصف كاشازنوني، اول رئيس وزراء في ارمينية، في خطاب الافتتاح امام البرلمان، وصف الوضع كما يلي:-

> "لم تكن لدى الحكومة اية صلة تربطها بالماضي، فهي لم تخلف حكومة سابقة لتكمل ما بدأته تلك الحكومة، ولم ترث جهازا اداريا. ولذا فان عليها ان تبدأ من الصفر، وعليها ان تخلق كل شيء من كومة من حطام وفوضى مطبقة. وقد وجدت الحكومة البلاد في وضع يمكن وصفه بكلمة واحدة - فاجع".(٥٧)

لما وضعت الحرب اوزارها بدأت ارمينية اعادة بعثها السريع، واخلت القوات التركية مواقعها التي كانت تحتلها، وتم توسيع حدود ارمينية بعض الشيء. في حزيران عام ١٩١٩ جرت انتخابات في ارمينية، اشتركت فيها ستة احزاب وتم انتخاب ثمانين عضوا للبرلمان بينهم اثنان وسبعون عضوا من مرشحي الاتحاد الثوري الارمني (الطشناق).
شكلت الجمهورية الارمينية حكومة مركزية لها جيش وقوة شرطة ونظام قضائي ومدارس؛ وانشات هيئة صليب احمر ارمنية كما اقامت علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى.
يوم ١٩ يناير -كانون اول- ١٩٢٠ اعترف مجلس الحلفاء الاعلى باستقلال ارمينية وحكومة الامر الواقع فيها، كما اعترفت بالجمهورية الارمنية حكومة الولايات المتحدة في خطاب وجهه وزير الخارجية الامريكي بينبريدج كولبي الى الوزير الارمني المفوض في واشنطن الدكتور ارمين جارو باسدرماجيان يوم ٢٣ ابريل -نيسان- عام ١٩٢٠.(٥٨)
في ابريل -نيسان- ١٩٢٠ اقترح مؤتمر سان ريمو ان تقبل الولايات المتحدة الانتداب على ارمينية وانه مهما كان قرار الولايات المتحدة فان الرئيس الامريكي ويلسن هو الذي سيعين حدود الدولة الارمنية، وان معاهدة السلام مع تركيا يجب ان تعينه حكما في مسألة الحدود التركية الارمنية.(٥٩) وفي غضون ذلك، يوم٢٣ ابريل -نيسان-، اسس مصطفى كمال اتاتورك "حكومة انتقالية" للثوار في انقره متحديا بذلك الدول الغربية، وفي كيليكيا ذبح الكماليون اكثر من ٣٠ الف ارمني عزل من السلاح.
تم اخيرا التوقيع على معاهدة السلام مع تركيا في سيفر يوم ١٠ اغسطس -آب- ١٩٢٠ بعد مماطلة دامت ستة عشر شهرا، اصبحت خلالها حركة مصطفى كمال الوطنية، التي كانت تلقى الدعم من فرنسا وايطاليا وروسيا السوفياتية، حركة يحسب لها حساب. كانت جمهورية ارمينية ممثلة في مؤتمر سيفر ووقعت على المعاهدة عن طريق وفد برئاسة افيديس اهرونيان. اعطت هذه المعاهدة اعترافا دوليا بالاستقلال الارمني، وان كان ذلك الاعتراف خلوا من اي اهمية عملية. اذ قامت الحركة الكمالية، مستمدة حيويتها من التنافس المتبادل

بين الدول الكبرى، وبدعم فعال من السوفيات، قامت ليس فقط بالقضاء عليها، بل انها احبطت كذلك خطط الحلفاء بشأن الشرق الادنى.
يوم ٢٢ سبتمبر -ايلول- ١٩٢٠، شنت القوات التركية النظامية هجوما على جمهورية ارمينية من الجنوب والجنوب الغربي، في حين هددها الروس البلاشفة من الشمال الشرقي. وبعد قتال دام بضعة اسابيع استسلم الارمن وهزموا في النهاية. لكن عندما عين الرئيس ويلسن رسميا، يوم ٢٠ نوفمبر -تشرين اول- ١٩٢٠، الحدود الاقليمية للدولة الارمنية الجديدة، كان انهيار تلك الدولة لا يبعد سوى ايام ذات عدد. فاستعادت تركيا ولايتي كارس واردهان (معاهدة السكاندروبول)، واصبح ما تبقى من ارمينية (حوالي ٣٠ الف كيلومتر مربع) ارضا سوفياتية اعتبارا من ٢ ديسمبر -كانون اول- ١٩٢٠.
اثار الاتحاد الثوري الارمني، ردا على ذلك، ثورة تلقائية يوم ١٨ فبراير -شباط- ١٩٢١، طردت الجيش الاحمر من ارمينية. غير انه بحلول يوليو -تموز- كان الجيش السوفاتي الاحمر قد عاود الكرة وغزا ارمينية؛ واصبح نشاط الاتحاد الثوري الارمني محظور، وتركت قيادتها لتتولى توجيه النضال من اجل الحرية من خارج البلاد، وهكذا كانت ثورة ١٨ فبراير -شباط- الارمنية هي آخر عمل عسكري في المرحلة الثانية من عمر الثورة الارمنية.
تنكرت الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية للارمن المنكوبين وللمسألة الارمنية؛ نسيت تلك الدول ما اسماه الميجور جنرال الامريكي جيمس جي. هاربورد بعد عودته من المناطق الارمنية عام ١٩١٩ "اضخم جريمة عرفتها جميع العصور"، وانحنت للنفعية السياسية والاقتصادية والعسكرية في "معاهدة لوزان السوداء" عام ١٩٢٣ حيث لم يعد يرد ذكر ارمينية او الشعب الارميني.(٦٠)
ومما يجدر ذكره ان وفود الجمهورية الارمينية التي استبعدت من مؤتمر لوزان سجلت بهذه المناسبة الاحتجاج التالي:

> "ان الوفد الذي وقع معاهدة سيفر نيابة عن ارمينية يحتفظ بـ ويصر على جميع الحقوق التي اعترفت بها الدول الكبرى، ابان الحرب ومنذ نشوبها، وهي حقوق تجسدت في حينه في معاهدة سيفر، ثم اعيد تجسيدها وتأكيدها بقرارات مؤتمرات لاحقة. ومهما كانت الطريقة التي سيلقاها هذا الاحتجاج الجدي الآن، فان الوفد، استنادا الى التفويض الذي وكله اليه الشعب الارمني، يجد نفسه مضطرا، بدافع الاحساس الجلي بالواجب، الى التنديد باحترام بمعاهدة لوزان. ويترك الوفد للتاريخ اصدار حكمه".(٦١)

كانت معاهدة لوزان في نظر العديد من الدبلوماسيين والموظفين الاوروبيين من ذوي المناصب الرفيعة خيانة صارخة للقضية الارمنية؛ ورأى كثيرون منهم ان المعاهدة احالت

المسألة الارمنية الى فئة المسائل التي لم تحل. وقد صدرت تعليقات كبرى على معاهدة لوزان من ديفيد لويد جورج في خطاب القاه في لندن يوم ٢٥ يوليو -تموز- ١٩٢٣، واعيد طباعته في كتاب له بعنوان "هل هي سلام؟" فيما يلي موجز من الخطاب:

"ما من احد يدعي ان هذه المعاهدة سلام بشرف، وهي ليست حتى سلاما، ولو كان المرء يتعامل مع تركيا التي اعيد بعثها، لكان هناك امل؛ لكن احراق سميرنا، وقتل عشرات الآلف من اليونان الشباب بدم بارد في الداخل، يثبت ان التركي لم يتغير".

وكتب جيمس و. جيرارد، السفير الامريكي السابق الى المانيا، مقالة بعنوان "مجلس الشيوخ ومعاهدة لوزان" واقتبست اجزاء منها مجلة "ارمينية الجديدة" الصادرة في سبتمبر/اكتوبر ١٩٢٣:

"بالتوقيع على معاهدة لوزان، تخلينا عن المركز الاخلاقي الرفيع الذي كنا نتبوأه حتى الآن في الشرق الادنى، وتدينا الى مرتبة قناصة الامتيازات التافهة. وبعملنا هذا نكون قد القينا انعكاسا خطيرا على دوافع الرجال والنساء الذين نبعث بهم الى اركان الدنيا الاربعة كدعاة للافكار والمثل الامريكية؛ لقد كذبنا ما نجاهر به من ايمان بالنزاهة والايثار في تعاملنا مع الامم التي تركن الينا".

ثم ان البرنامج القومي الديمقراطي، بتاريخ ٢٤ يونيو -حزيران- ١٩٢٤، نص على ما يلي:

"اننا نشجب معاهدة لوزان، فهي تقايض الحقوق الامريكية المشروعة وتخون ارمينية من اجل امتياز تشستر للنفط. اننا نؤيد حماية الحقوق الامريكية في تركيا، والوفاء بالحكم التحكيمي للرئيس ولسن بخصوص ارمينية".

وكتب ونستون تشرشل "سيبحث التاريخ عبثا عن اسم ارمينية في معاهدة لوزان".(٦٢) وقيل بان انجلترا باعت ارمينية مرة اخرى من اجل الموصل "فقد كان النفط اثقل وزنا من دم الارمن"،(٦٣) كما قال اللورد كرزون.

وعلى الرغم من تغير الدول المشتركة في معاهدة لوزان بالمسألة الارمنية، وعلى الرغم من ان محاولات التدخل الايجابي في عصبة الامم من جانب دول صديقة مثل اليونان ورومانيا ذهبت هباء(٦٤) فان الحقيقة التي لا سبيل الى دحضها هي ان المسألة الارمنية لا تزال قائمة، وقد ظلت بدون حل حتى الآن، ولذا فانها تنتظر الحل.

(٨) جمهورية ارمينيا السوفياتية

كما اسلفنا، استطاع الارمن اقامة جمهورية مقتطعة، بين عامي ١٩١٨ و ١٩٢٠، في جزء مما كان سابقا ارمينية الروسية الواقعة في القوقاز الجنوبي الغربي. حكم هذه الجمهورية ائتلاف من الاحزاب القومية الارمنية بزعامة الطشناق (الاتحاد الثوري الارمني)؛ وكان الوضع الداخلي في الجمهورية الجديدة غير مستقر في افضل الحالات، فالمنطقة التي كانت تستورد ثلث احتياجاتها الغذائية قبل الحرب وجدت نفسها الآن تعيل سكانا ازداد عددهم بنسبة ٥٠ بالمئة، معظمهم من اللاجئين الارمن الذين قدموا من تركيا. وكان لبعثة الاغاثة الامريكية وحدها الفضل في منع وقوع مجاعة كبرى عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠.

تمت صبغة اجزاء من ارمينية بالصبغة السوفياتية نتيجة لظروف وقوى خارجيه؛ غير ان من الخطاء الذي لا يجوز التغاضي عن الدور الذي لعبه الشيوعيون الارمن المحليون مع ان عددهم كان محدودا. بدأت الاحداث التي ادت الى قيام ارمينية السوفياتية في صيف عام ١٩١٩، حيث كان البلاشفة يجدون في تنظيم الخلايا الشيوعية واصدار اعلانات وبيانات في الصحافة وعن طريق توزيع منشورات تحث الناس على مؤازرة الشيوعية ومحاربة الطشناق..وكانت المساعدة السوفياتية للشيوعيين المحليين ذات اهمية لأنه لو ترك الشيوعيون الارمن للاعتماد على مواردهم الخاصة، لما استطاعوا الاطاحة بحكومة الجمهورية. وعندما رسخ الشيوعيون الارمن اقدامهم في "اريفان" زجوا بالسجن وقتلوا عددا من قادة الطشناق. وكما ذكرنا آنفا، نظم الطشناق، يوم ١٨ فبراير -شباط- ١٩٢١، ثورة نجحت بالاطاحة بالنظام السوفياتي في اريفان، غير ان الجيش الاحمر اخمدها بقسوة. ومنذ ذلك الوقت، بقي الطشناق مركز المعارضة الارمنية للنظام السوفياتي، خاصة بين الارمن في ارض الشتات.

كانت الاراضي التي خضعت للسيطرة الشيوعية السوفياتية اصغر من دويلة الجمهورية الارمنية في الفترة بين عامي ١٩١٨-١٩٢٠، وامتدت تلك الاراضي فقط الى عشر مساحة "ارمينية الكبرى" التاريخية؛ حيث ان كارس واردهان واجدير كانت بحلول عام ١٩٢١ قد وقعت في قبضة الاتراك.

قام ستالين، بادىء الامر، بدمج الاراضي الارمينية الواقعة تحت السيطرة السوفياتية، مع جورجيا واذربيجان لتشكل كلها اتحاد عبر القوقاز. وقد فعل ستالين ذلك لمحو المعارضة المحلية وظل هذا الترتيب معمولا به الى ان تم تطهير الزعامة المحلية تماما عن طريق فرض الاعدام والترحيل الى سيبريا.

ان احد العناصر المهمة في احياء الهوية والثقافة الارمنية في ظل الحكم السوفياتي هو

حقيقة ان اللغة الارمنية ظلت اللغة الرسمية الاولى للجمهورية، الى جانب اللغة الروسية. والمنطقة الوحيدة في العالم التي تدار فيها الاعمال الرسمية باللغة الارمنية هي ارمينية السوفياتية؛ وفضلا عن ذلك، يوجد فيها نظام عام من الدرجة الاولى. في العام ١٩٣٥، تم تأسيس فرع ارمني لاكاديمية العلوم السوفياتية، وارتقى الفرع الى مرتبة اكاديمية مستقلة عام ١٩٤٣.

اثارت اعادة البعث الثقافي والاقتصادي لارمينية السوفياتية انشقاقات حادة بين الارمن في ارض الشتات، خاصة في الفترة الواقعة بين الحربين العالمتين الاولى والثانية؛ واعتبر قدامى الطشناق ان الاتحاد السوفياتي هو العدو اللدود الذي لا يبزه في عدواته لهم سوى الاتراك. ورأى البعض الآخر منهم ان ارمينية السوفياتية هي العنصر الوحيد المتبقي من القومية الحقيقية وهي الأمل الوحيد لبقاء الهوية الارمنية وروح الشعب الوطنية؛ وآمن هؤلاء بان ارض الشتات عرضة لمؤثرات غريبة ولذا لا يمكنها في نهاية الامر حفظ الجوهر الصافي للقومية والهوية والثقافة الارمنية.

كانت السياسة في ارمينية السوفياتية، في بعض نواحيها، انعكاسا لمنطق القومية في الاتحاد السوفياتي؛ اذ يدعي الارمن السوفيات، اساسا، بحق تاريخي في منطقتيين تشكلان الآن جزءا من اذربيجان - اوبلاست كراباخ ذو الحكم الذاتي وناكيشفان، جمهورية سوفياتية اشتراكية ذات حكم ذاتي. وتستند مطالبة الارمن بكراباخ التي يشكل الارمن ٧٥ بالمئة من مجموع سكانها، وبناكيشفان، الى صيغ قانونية تشمل سلسلة من الوعود والاعلانات التي صدرت خلال عامي ١٩٢٠ و ١٩٢١ من قبل شخصيات بولشيفية رسمية قيادية.(٦٧) وقد صدر الاعلان المبدئي في الاول من ديسمبر -كانون اول- ١٩٢٠ عن ن.ن. ناريمانوف الذي تنازل رسميا، نيابة عن جمهورية اذربيجان السوفياتية، عن هذه الاراضي الى "الجمهورية الارمنية السوفياتية الشقيقة".(٦٨) لكن بعد اقل من ثلاثة اشهر ابرم الاتحاد السوفياتي معاهدة موسكو مع الكماليين في تركيا واصبحت ناكيشفان بمقتضاها منطقة ذات حكم ذاتي ضمن جمهورية اذربيجان السوفياتية. ولا يزال الارمن حتى يومنا هذا، وخاصة الارمن في جمهورية ارمينية السوفياتية، يطعنون في ذلك القرار، ويسبب اصرار الارمن احيانا على اعادة المنطقة الى سيطرتهم اهتزاز العلاقات السوفياتية الارمنية والعلاقات الاذربيجانية الارمنية.

وعلى اية حال فان السياسة السوفياتية ظلت تعارض دائما الانشقاق السياسي والتعبير عن اولويات قومية، وتميزت الاجراءات التي كانت تتخذ ضد ميول كهذه بالقسوة والافراط، ولم يسمح حتى لكراهية الارمن للاتراك بتعكير صفو العلاقات السوفياتية - التركية، خاصة عندما تكون تلك العلاقات ودية وحميمة. وهكذا فانه عندما تظاهر الارمن حديثا اي في عام

١٩٦٥، ضد ما اعتبروه اغتصابا لحقوقهم الاقليمية من قبل تركيا (خاصة الولايات الست) اخمد الاتحاد السوفياتي الاضطرابات التي نجمت ومضى الى عزل ي. زاروبيان، سكرتير عام الحزب الشيوعي الارمني، واستبدلوه بكوشنيان. عمت النقمة الارمنية حتى شملت العناصر غير السياسية في المجتمع الارمني، فمثلا طلب مؤتمر الكتاب الخامس المنعقد في شهر نوفمبر -تشرين ثاني- ١٩٦٦، من الحكومة:

(١) الاعتراف رسميا بيوم ٢٤ نيسان يوم حداد وطني تجب مراعاته كل سنة؛
(٢) اعادة المبنى الثقافي الارمني في موسكو والذي صادره بيريا، والسماح باعادة فتح المركز الثقافي للارمن الذين يعيشون في العاصمة السوفياتية؛
(٣) الاحتفال الملائم بذكرى "شخصيات قومية" معينة اسهمت في الثقافة والادب الارمني في اوائل تاريخ الشعب الارمني.(٦٩)

على الرغم من هذه الشكاوى التي كانت تظهر بين الحين والآخر، يدرك الارمن انهم يعتمدون سياسا واقتصاديا على موسكو ولذا فان ولاءهم الاساسي للاتحاد السوفياتي امر لا يتطرق اليه الشك، غير ان القلاقل الأخيرة في اقليم "ناجورنو كاراباخ" اثارت مشكلة القومية في الاتحاد السوفياتي ووضعت سياسة غورباتشوف "بيرسترويكا" و "جلاسنوست" (اي اعادة البناء والانفتاح) في مقدمة السياسات السوفياتية.

ان محاولة فهم الصراع الحالي على اقليم "كاراباخ"، يحتم اقتفاء اثر الجذور التاريخية لذلك الصراع على ضوء سياسة القومية السوفياتية اللينينية - الستالينية. لكن "مسألة كاراباخ" ما تزال تزيد من تفاقم العلاقات الارمنيية السوفياتية، والسوفياتية الاذربيجانية وتطرح مشكلة الادعاءات القومية حول المناطق المتنازع عليها امام الحكومة السوفياتية.

وعلى الرغم من القرار السلبي الذي اتخذه المكتب السياسي للحزب الشيوعي (البوليتبرو) واقره السكرتير العام للحزب الشيوعي السيد ميخائيل غورباتشوف، بالنسبة لابقاء اقليم كاراباخ تحت السيطرة الاذربيجانية، فان الارمن في الاتحاد السوفياتي وفي ارض الشتات ما زالوا يكافحون لنقض ذلك القرار.

(٩) المشكلة القومية في الاتحاد السوفياتي ومسألة "نارجورنو كاراباخ"

يجري طمأنة المئة وواحدة وثلاثين أمة وقومية في الاتحاد السوفياتي بشكل رسمي بأن "مشكلة القومية"، اي مشكلة عدم المساواة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ورثها الاتحاد السوفياتي من الامبراطورية القيصرية، قد تم حلها بتطبيق "سياسة

القومية" اللينينيه.(٧٠) فقد اعتبر لينين ان "القومية حصيلة ثانوية لنمط الانتاج الرأسمالي وهي آيلة للزوال مع ادخال الاشتراكية".(٧١) ولما كان لينين يدرك القوة المتفجرة للقومية، فقد حفزه ذلك على صياغة حل مبرمج راديكالي بينما كان يعيش في النمسا قبيل نشوب الحرب العالمية الاولى. وكان ذلك الحل هو "حق تقرير المصير السياسي، الذي يعني ان لكل اقلية قومية الحق في الانفصال وتشكيل دولة مستقلة؛ واذا لم ترغب تلك الاقلية في انتهاز هذا الحق فان عليها ان تذعن للذوبان".(٧٢)

ومما يجدر ذكره ان الاتحاد السوفياتي منذ نشأته كان دولة مركزية يحكمها الحزب الشيوعي، وعلى الرغم من مركزيته، يعترف الحزب دستوريا بجمهوريات الاتحاد التي يمكنها من ناحية نظرية الانفصال وتشكيل دول مستقلة ذات سيادة.(٧٣) غير ان الاتحاد السوفياتي في الواقع وحدوي، لكنه اتحادي شكلا.(٧٤)

كان لينين وغيره من قادة الثورة البلشيفية عام ١٩١٧ يؤمنون بان القومية جزء من "بنية عليا اجتماعية في المرحلة الرأسمالية من التطور التاريخي"، وانها ستستبدل "بوعي بروليتاري دولي" جديد خال من العناصر القومية عندما يتم تطبيق الاشتراكية. وبناء على ذلك فان الصيغة التي تدعو الى اقامة نظام سياسي "قومي شكلا واشتراكي مضمونا" اصبحت حجر الزاوية في السياسة القومية السوفياتية. والواقع ان الصيغة الآنفة الذكر كانت تعني ان لكل "مجموعة قومية الحق في "شكلها القومي" الخاص بها (وحدات ذات حكم ذاتي دستوريا، والتعبير اللغوي والاعلامي ثقافيا)، لكن شريطة ان تملأ "بمضمون اشتراكي" موحد يحدده الحزب الشيوعي السوفياتي".(٧٥

اما من حيث الشكل، فقد صممت السياسة القومية بحيث تسمح للقوميات السوفياتية بالتعبير غير الضار عن امانيها القومية، لكن من حيث الجوهر فانها تحتفظ بمركز السلطة في الاجهزة المركزية للحزب والحكومة.(٧٦)

ان الاتحاد السوفياتي مجتمع متعدد العرقيات، يشكل فيه الروس اغلبية حاكمة فالعرقية، وهي القوة المحركة الرئيسية للتغير، مندمجة تماما في بنية الدولة الفيدرالية،الى جانب مسلمات "الاحميه" التي تتخذ من الطبقة قاعدة لها.(٧٧) ليست الخصومات والصراع العرقي ظاهرة جديدة في الثقافة السوفياتية، فهي قائمة منذ الماضي الاستعماري لروسيا؛ غير ان تأكيد الذات العرقية المتزايد من قبل اقليات غير روسية اصبح اكثر بروزا وعنفوانا في ظل "وقع التحديث وتطور الثقافات العرقية".(٧٨)

كانت "بيريسترويكا" و "جلاسنوست"، وهما تصوران رئيسيان، كانتا فعالتين في احداث تغيرات اجتماعية واقتصادية في البنية الاساسية والبنية القومية للمجتمع السوفياتي. وقد كانت هذه التصورات موجودة دائما في قاموس التحديث والتطوير الروسي، غير انه تم

التأكيد عليها مؤخرا بشكل كبير من اجل اعادة بناء المجتمع والانسان السوفياتي الجديد. ووصف ميخائيل غورباتشوف هدف "بيريسترويكا"، بوجه خاص، في الاجتماع اليوبيلي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، ومجلس السوفيات الاعلى، ومجلس السوفيات الاعلى للجمهورية الروسية الاشتراكية الاتحادية الاشتراكية السوفياتية للاحتفال بالذكرى السبعين لثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى يوم ٢ نوفمبر -تشرين ثاني- ١٩٨٧، وصفها بما يلي:

"....ان هدف اعادة البناء هو اعادة التأسيس النظري والعملي الكامل لتصور لينين للاشتراكية، حيث تعطى الاولوية دون منازع للانسان العامل بمثله ومصالحه، وللقيم الانسانية في الاقتصاد، وفي العلاقات السياسية والاجتماعية وفي الثقافة....ان صبغ المجتمع بالصبغة الديمقراطية هو جوهر اعادة البناء -بيريسترويكا- ويعتمد نجاح اعادة البناء على تقدمها وعلى مستقبل الاشتراكية عموما".(٧٩)

مما تقدم، يمكن الاستنتاج، بان نجاح "بيريسترويكا" يقتضي معالجة مشكلتين رئيسيتين، وهما اضفاء الديمقراطية على الحياة الاجتماعية والاصلاح الاقتصادي الجذري، الذي من شأنه ان يحفز الشعب السوفياتي على الاشتراك الفعلي في عملية صنع القرار وفي الشؤون العامة؛ غير ان التحول تمشيا مع خطوط المرونة الاجتماعية والتسامح في امر الاختلاف العرقي، يمكنه ان يحول ادراكات وتصورات المجتمع المتعدد العرقيات نحو قبول الانماط الجديدة للثقافة السياسية القائمة على الديمقراطية الاجتماعية والغاء مركزية الساطة.

كان لمحافظة الاقليات العرقية المختلفة في الاتحاد السوفياتي على لغاتها وثقافاتها اثر كبير في زيادة حدة النزاع العرقي الذي يشكل احيانا تهديدات خطيرة على الحكومة المركزية في موسكو؛ وقد اتضح مؤخرا ان "بيريسترويكا" و "جلاسنوست" كان لهما اثر كبير في تمهيد السبيل امام الاقليات القومية للألحاح في طلب ادخال اصلاحات اجتماعية - اقتصادية وسياسية جغرافية، وشكلت مطالبة الارمن "بكاراباخ" سابقة جديدة في هذا الاتجاه لا تهدف هذه الدراسة الى تحليل منطق القومية في جمهوريات الاتحاد السوفياتي، لكنها ستصب اهتمامها على الصراع "الارمني - الاذربيجاني" الذي عبر عن نفسه باشكال عنيفة. ومع ذلك فان من الخطأ الجائز اذا تغاضى المرء عن الأثر الدارج للتغير الجاري على الاطار الثنائي، "قومي شكلا - اشتراكي مضمونا"، للدولة السوفياتية، الذي "فقد كثيرا فاعليته في المجال الذي قدر له ان يجد له حلا، الا وهو العلاقات العرقية.(٨٠) وترى تريزا راكوفسكي هارمستون، وهي حجة في الشؤون المتعلقة بالعرقية في الاتحاد السوفياتي..فانه، "...بدلا من دمج اتحادي واسع كما كان متوقعا، اثارت قوى العرقية التي ثبت ان احتواءها امر صعب".(٨١) والواقع انه لا توجد هناك حرب عرقية او حركة انفصال علني باستثناء

الصدمات "الارمنية - الاذربيجانية" الأخيرة. فمن ناحية اساسية "تسعى القوى العرقية الى التطور نحو حكم ذاتي اكبر، اما اذا حرمت من ذلك، فقد يقع انفجار حقيقي".(٨٢) ويشكل الصراع حول "ناجورنو كاراباخ" نقطة انطلاق في ذلك الاتجاه.

(١٠) جذور العداء على الحدود

لكي يسهل فهم اساس النزاعات الحدودية، نجد ان من الضروري ان نصف بايجاز المقاطعة الارمنية عبر القوقاز التي يدعي بها الارمن على اساس اثنوجرافي وجغرافي واقتصادي، وهذه المناطق هي:-

أ- "ناكتشيفان" - محمية اذربيجانية

ب- "كاراباخ" - منطقة تتمتع بحكم ذاتي تحت حماية اذربيجان؛

ج- "اخالكلاك" - محمية لجورجيا

تبلغ المساحة الاجمالية االمقاطعة الارمنية عبر القوقاز ٧٢٢٠ ميلا مربعا.(٨٣)

ومن جهة اخرى، فان المقاطعة التركية المحاذية لارمينية والتي تتمتع بوضع مختلف تماما عن الولايات الارمنية التركية، تشمل المناطق التالية:

أ) كارس، ب) كاغزفان (كاجيسمان)، ج) سورومالو (اجدير)، د) اردهان و هـ) اولتي، وتبلغ مساحتها الاجمالية ٨٠٤٤ ميلا مربعا.(٨٤)

وعلى اية حال فان "الحدود التي عينها مبدأ ويلسن" اعطت لارمينية الولايات التالية:

أ) فان، ب) بتليس، ج) ارزروم، د) طرابيزون، وتبلغ مساحتها الاجمالية ٣٤٧٥٠ ميلا مربعا.(٨٥)

وتجدر ملاحظة ان ما "حكم به ويلسن" وكذلك المقاطعة التركية قد الغيت جميعها تتويجا لمعاهدات عديدة: برست - ليتوفسك، موسكو، كارس واخيرا معاهدة لوزان عام ١٩٢٣.

وعلى ضوء الصراع "الارمني - الاذربيجاني" الأخير، فان مسألة "كاراباخ" الجبلية تستحق ان نوليها اهتماما خاصا لسبب بسيط وهو انها احيت قضية الاقليات القومية في الاتحاد السوفياتي، وهي قضية ظلت ساكنة ظوال بضعة عقود. والحقيقة انها وضعت في مقدمة السياسة الروسية ادعاءات اقليمية متناقضة في جمهوريات عبر القوقاز، ارمينية وجورجيا واذربيجان، وهي ادعاءات لا يمكن حلها بالتفاوض او الحلول الوسط. والى جانب ذلك، فان ظهور حركة القومية الارمنية تعزز تلك الحركة في جمهوريات اخرى مثل ليتوانيا واستونيا، وتدفعها الى مطالبة الاتحاد السوفياتي بادخال المزيد من الاصلاحات السياسية والاقتصادية.

من المؤكد ان موجة القومية تشكل خطرا كبيرا على سياسة غرباتشوف في "بيريستروكيا" و "وجلاسنوست"، كما يمكن ان تستغلها المعارضة السياسية لغورباتشوف داخل CPSU. وعلى اية حال فان معالجة هذا الوضع الدقيق ستكون بمثابة اختبار حقيقي لسلطة غورباتشوف، وهو ما سوف نراه فيما بعد

تمتد جذور الخلفية التاريخية للصراع على "ناجورنو كاراباخ" الى ربيع عام ١٩١٨، عندما تم حل اتحاد عبر القوقاز واعلنت الدول الثلاث المكونه له - الارمنية، والجورجية والاذربيجانية - استقلالها في وقت كانت فيه القوقاز في حالة خراب جغرافي سياسي. وقد وصف جميس ج. مندليان، وهو مؤرخ ارمني مشهور، الوضع السياسي في المنطقة بقوله:

"بعد الحملات الفادحة والحملات المضادة، لا تزال القوات التركية تحت اقاليم معينة كان يجب الجلاء عنها بموجب نصوص المعاهدات. فالجلاء عنها وانسحاب الجيوش الروسية بأمر من السوفيات خلق فراغا اثار فورا تدافع عاما بين الدول القوقازية الثلاث لملىء الفراغ. وتركزت هذه الصراعات حول المناطق المختلطة السكان وفي بعض الحالات مناطق يهيمن فيها العنصر الارمني مثل لوري وبورشالو واخالكلاك وناكتشفيان وزانجزور وجاندزاك وكارباخ".(٨٦)

نتيجة لذلك نشبت حركات تمرد لا حد لها، واعمال قتال محلية، وتدخل من جانب الحلفاء، وحروب علنية واخيرا مؤتمرات مفاوضات دولية بلغت اوجها في تمزيق ارمينية بين الاتراك والسوفيات وجيرانهم القوقاز. "فاخالكلاك" بسكانها الارمن البالغ عددهم ٨٠ الف نسمة، ضمت رسميا الى جورجيا؛ بينما منحت "ناكتشيفان" و "كاراباخ" و "زانجزور" وضع ذات حكم ذاتي تحت حماية اذربيجان. لكن قصة "ناجورنو كاراباخ" فتمتد الى اعمق من ذلك.

(١١) ملاحظات تاريخية: مسألة "ناجورنو كارباخ"

تقع مقاطعة "ناجورنو كارباخ" شمال شرق ارمينية، وتشكل بموقعها الجغرافي، وكنوزها الطبيعية وكثرتها الاثنوغرافية امتدادا مباشرا للهضبة الارمنية، وتتألف "كارباخ" الجبلية من عدة اقاليم: أ)شوشي ؛ ب)شيفانشير ؛ ج)شبريل-كاخن ؛ د)فرندا هـ)ديزاك ؛ و)شابيد، وكلها يغلب على سكانها العنصر الارمني.(٨٧)

وطبقا لما ذكره ارتين هـ ارسلانيان، وهو مؤرخ ارمني، فان...

> "...بريطانيا التي احتلت عبر القوقاز بعد الحرب العالمية الاولى، لعبت دورا قياديا في الصراع على كراباخ ومن اجل قرار لصالح اذربيجان. ظلت التسوية التي تم التوصل اليها في صيف عام ١٩١٩ على حالها دون تغييرا اساسي بعد ان تولى الجيش الاحمر

السيطرة على اذربيجان وارمينية عام ١٩٢٠.."(٨٨)

عندما احتلت القوات البريطانية نقاطا استراتيجية عبر القوقاز، اظهر الارمن حماسا لذلك وسعدوا به بادىء الامر، لكن بعد فترة قصيرة أيد الجنرال طومسن -القائد البريطاني الاعلى في القوقاز- وخاصة خلفه الكولونيل ديجبي انجلز شتلورث، أبدا مطالبة اذربيجان بمناطق "كارباخ" و "زانجزور" وطلبا بأن تقبل اغلبية السكان الارمن بسلطة حكومة فاضلي كام خويسكي.(٨٩) وكان المبرر الذي يمكن وراء هذه السياسة البريطانية، هو ان البريطانيين بوصفهم "حكاما لامبراطورية استعمارية مترامية تضم ملايين الرعايا المسلمين، فانهم سيكسبون قدرا واسعا من حسن النية نتيجة تأييدهم اول جمهورية اسلامية في التاريخ الحديث".(٩٠) وعلاوة على ذلك، ولكي يضيف الاهانة الى آمال الارمن المتبددة، وافق طومسون على اختيار الحكومة الاذربيجانية الدكتور خوسروف بيك سلطانوف، الذي اشتهر ببغضه للارمن، حاكما عاما لاقليمي "كارباخ" و "زانجزور".(٩١)

هزت هذه الساسة المحابية لاذربيجان، لارمن الذين كانوا يعتبرون انفسهم "الحليف الصغير". وتبعا لذلك "...وكبرهان على ادعائهم هذا اشار الارمن الى مقاومتهم للاتراك اثناء الحرب العلمية، كما اشاروا الى وعود الحلفاء العديدة لهم. وهكذا فقد توقعوا من القوات البريطانية ان تساعدهم على دمج الاراضي المتنازع عليها مع اذربيجان في الجمهورية الارمنية نظرا لأن حكومة اذربيجان كانت قد تعاونت مع الاتراك اثناء الحرب".(٩٢)

طعن الارمن في القرار البريطاني تأسيسا على مبدأ المصير للقوات، وكذلك لاعتبارات تاريخية وجغرافية واقتصادية...لكن الرد البريطاني وقع على آذان صماء ونتيجة لذلك دخلت القوات الاذربيجانية، تعاونها قوات كردية غير نظامية، شوشي في اوائل يونيو -حزيران- عام ١٩١٩. وتم ذبح مئات الارمن كما نهبت ودمرت قرى كثيرة من قرارهم.

افرد عدد من منتقدي السياسة البريطانية في القوقاز موضوع الاستغلال الاقتصادي -احتياطي النفط في باكو- على اعتبار انه العامل المحدد الرئيسي للسياسة البريطانية، ناهيك عن ان "الوصول الى هذه الثورة سيكون اسهل عن طريق تعاون حكومة محلية تشعر بأنها مدينة وتقدر للبريطانيين صنيعهم..."(٩٣) وسواء كانت "الامبريالية النفطية" هي التي املت السياسة البريطانية في القوقاز ام لا، فان من غير الممكن تجاهل العوامل الاقتصادية".(٩٤) وقد اثارت السياسة البريطانية تجاه "كارباخ"، في ذلك الوقت، حنقا في جمهورية ارمينية. وقد كتب الكولونيل جون سي. بلاودن، الممثل العسكري البريطاني في يريفان، كتب في اواخر شهر اغسطس -آب- ١٩١٩ يقول:

"ان تسليم كارباخ الى اذربيجان، كان في رأي اكثر الضربات مرارة، اذ ان كارباخ

تعني بالنسبة للارمن اكثر حتى من دينهم، لأنها هي مهد عنصرهم وملاذهم التقليدي الأخير عندما تعرضت بلادهم للغزو. وتعتبر كارباخ ارمينية في كل دقيقة من دقائق امورها وهي اقوى شطر من ارمينية من النواحي المالية والعسكرية والاجتماعية..."(٩٥)

ادرك الارمن انهم كانوا ضحية غدر البريطانيين، الذين رأى فيهم الارمن، بادىء الامر حلفاء لهم؛ ولو تجد نفعا الالتماسات التي رفعها الارمن الى وزراء الخارجية البريطانية في لندن والى بعثة السلام البريطانية في باريس. زد على ذلك، ان الكماليين في تركيا وكذلك روسيا السوفياتية قد شنتا، بدوافع مختلفة، حربا ضد البريطانيين الذين سحبوا الجزء الاكبر من قواتهم من عبر القوقاز في صيف عام ١٩١٩؛ وافادت القضية الاذربيجانية من الالتقاء العرضي للمصالح المتبادلة.
ووفقا لما يرويه ارسلانيان:

"لم ينته الكفاح من اجل كارباخ باضفاء الصبغة السوفياتية على ارمينية واذربيجان عام ١٩٢٠..فقد ظلت كارباخ الجبلية منطقة ذات حكم ذاتي في اذربيجان السوفياتية وذلك خلافا لما اعلنه ستالين والحكومة السوفياتية عن اذربيجان في شهر ديسمبر -كانون اول- ١٩٢٠، من انه سيتم التنازل عنها لارمينية".(٩٧)

ان معاهدة موسكو التي ابرمت يوم ١٦ مارس -آذار- ١٩٢١ بين السوفيات والكماليين في تركيا هي التي اضفت الصبغة الرسمية على استيلاء تركيا على كارس و اردهان و سرمالو و اولتي، الى جانب التخلي عن كارباخ وناكتشيفان الى اذربيجان، وسمي ما تبقى من القطاع الغربي "ارمينية السوفياتية" التي استولت عليها روسيا السوفياتية. ومنذ ذلك الحين انسلخت "كارباخ" الجبلية، التي لا تربطها اية صلة باذربيجان، بالقوة عن ارمينية وسلمها السوفيات الى اذربيجان سعيا للوفاق مع تركيا.

(١٢) احياء مسألة "كارباخ" في الآونة الاخيرة

لم يخل الارمن في ارمينية السوفياتية، ابدا عن مطالبهم الاقليمية في "كارباخ" و "وناكتشيفان" و "زانجزور"؛ وقد ازدادت في السنوات الأخيرة مطالب اهالي "كارباخ" الارمن حدة، ففي رسائل بعثوا بها الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والى كل من خروتشوف وبريجينيف وغوربتشوف طالبوا بدمج "كارباخ" في ارمينية؛ وكان فحوى تلك الرسائل يكرر اتهام السلطات الاذربيجانية بالسعي الى ممارسة الكبت الثقافي والاقتصادي ضد الارمن في "كارباخ"، وعلاوة على ذلك اكدت تلك الرسائل بأن سيطرة اذربيجان على "كارباخ"

تناقض روح سياسة لينين بشأن القوميات.(٩٨)

طرأ ازدياد على الاتجاهات القومية خلال السنوات الثلاث الماضية منذ تولى غورباتشوف مقاليد السلطة وشن حملته التحريرية؛ لكن احتجاجات الارمن الأخيرة في ارمينية السوفياتية (شباط ١٩٨٨) جابهت غورباتشوف بأخطر تحد له منذ توليه السلطة؛ ونجح ميخائيل غورباتشوف في اخماد نار غضب القوميين الارمن في فبراير -شباط- ١٩٨٨، وذلك بموافقة اجراء دراسة على مستوى رفيع للشكاوى المحلية، غير ان مجلس الرئاسة السوفياتي الاعلى اتخذ قرارا يؤيد فيه "الوضع القائم". رد نشيطو الارمن على ذلك بالتهديد بالدعوى الى اضراب عام. وطبقا لما صرح به الناطق بلسان الخارجية السوفياتية جنادي جراسيموف:

> "...كان الجو مشحونا بالتوتر في "نارجو كارباخ"، فقد ظل القوميون الارمن منذ عام ١٩٢٣ في طلب ضم المنطقة التي تبلغ مساحتها مساحة جزيرة كريت. وقد عارض الاذربيجانيون التخلي عن المنطقة وعبروا عن سخطهم في شهر فبراير -شباط- الماضي بمهاجمة الارمن في مدينة سومجيت. وقالت التقارير الرسمية ان ٣٢ شخصا قد قتلوا وجرح ١٩٧ آخرون بينهم ١٠٠ من رجال الشرطة نتيجة لاعمال العنف. وذكرت التقارير ان عدة حوادث اغتصاب قد وقعت.."(٩٩)

وفي اعتراف مبطن بصحة المظالم الارمنية، اوضحت اللجنة التنفيذية بتطبيق برنامج من ثماني سنوات لتطوير "ناجورنو كارباخ" ثقافيا واقتصاديا، واكدت الخطة على بناء المدارس والمستشفيات ومشاريع البنية التحتيه الاساسية؛ لكن اللجنة التنفيذية اصرت على الرفض، بالنسبة لقضية حملة "ناجورنو كارباخ" القومية، لأن اي تنازل للارمن من شأنه ان يثير مطالب مماثلة بين الجماعات القومية الأخرى البالغ عددها مئة جماعة في الاتحاد السوفياتي.(١٠٠)

ردا على قرار اللجنة التنفيذية، صوت البرلمان في ارمينية السوفياتية في اواسط شهر يونيو -حزيران- ١٩٨٨، الى "صالح ضم ناجورنو كارباخ" وبذا فانه ناقض بذلك الموقف الذي اتخذه زعماء الحزب في موسكو في شهر مارس -اذار- ١٩٨٨". ووضع التصويت كذلك الزعماء الارمن في صراع من السلطات الاذربيجانية، التي قررت عدم التنازل عن السيطرة على "ناجورنو كارباخ".(١٠١)

كان من شأن الاستجابة لمطالب الارمن في اعادة رسم الحدود الداخلية ان يشكل سابقة مزعجة في تعامل الكرملين مع القوميات الأخرى.(١٠٢)

وعلى الرغم من ان الاضطرابات ليست مناوئة للسوفيات او للشيوعية، الا انها يمكن ان تعرض للخطر مركز غورباتشوف اذا بقيت دون حل. فقد جاء في مقالة نشرتها صحيفة

كومسومولكايا برافدا قولها: "ان ما يحدث بشأن "ناجورنو كارباخ" يعتبر ضربة لبيريسترويكا، وربما كانت هذه اشد ضربة توجه اليها في الآونة الأخيرة....تحد لمثل سياسة الانفتاح، وهي فرصة تتاح للمحافظين لتقوية وجهة نظرهم".(١٠٣)

ضاق غورباتشوف ذرعا بمشكلة الاضطرابات القومية..اي بالصراع "الارمني - الاذربيجاني"، ففي حين كان يمتدح "نمو الوعي الذاتي العرقي"، حذر من ان "الانغماس في العزلة القومية يمكن ان تؤدي فقط الى ضعف اقتصادي وثقافي. وقال بان "الصدمات" القومية يجب ان تتم تسويتها "ضمن اطار بنية الدولة القائمة لاتحادنا"، وكان يشير بذلك الى الحركة الانفصالية المقلقة في اقليم "ناجورنو كارباخ" ذو الحكم الذاتي، وهي منطقة تعتبر جغرافيا جزءا من اذربيجان، لكن ٧٥ بالمئة من سكانها هم من الارمن.(١٠٤)

وقد تميز نهج غورباتشوف ازاء الصراع الارمني - الاذربيجاني بالحكمة والحذر، حيث وصفه احد المتحدثين في اجتماع مجلس السوفيات الاعلى الأخيرة بأنه "لغم ارضي تحت بيريسترويكا". وعلاوة على ذلك، اضاف غورباتشوف قوله: "يجب ان لا نسمح بأن تشعر امة من الامم بالاهانة؛ ويجب ان لا نسمح بزيادة حدة التوتر بينهم، او ان نسمح لها بالتطرف".(١٠٥) ويتفق الخبراء الغربيون في شؤون الاتحاد السوفياتي عموما بأن سياسة غورباتشوف الرامية الى اعادة البناء الاقتصادي والانفتاح السياسي تغذى القوى القومية المبتعدة عن المركز. كشفت الازمة الارمنية الى غورباتشوف مدى ضحالة سيطرة الحزب اذا ما ثارت عواطف شعب من الشعوب. والواقع، ان ما يبعث على الحيرة هو سبب قلق الزعامة السوفياتية من ازمة اقليمية، اذ ان الارمن يطالبون باستقلال "ناجورنو كارباخ" عن اذربيجان، وليس عن الاتحاد السوفياتي. والى جانب ذلك، لم يظهر الارمن قط اي عداء للروس او للسوفيات، بل رفعوا فقط شعارا للتغير والانضمام الى ارمينية ذاتها. وارتقى هذا الاحساس الارمني البسيط الى قضية قومية اضفت عليه شرعية معينة.

وعلى ضوء الواقع الاقتصادي والاجتماعي السياسي في الاتحاد السوفياتي، يتوقع الخبراء الغربيون اطراد نمو الوعي القومي بين الاقليات السوفياتية، وذلك سيشكل تحديات اكبر للطبقة الحاكمة في موسكو. وعلى اية حال، فقد ابرز الصراع الارمني - الاذربيجاني تمزقا متزايدا، لكنه ليس بالضرورة هداما للنظام السياسي القائم. زد على ذلك انه نظرا للحدود الاقليمية والسياسية الجغرافية للقوميات المختلفة التي يبلغ عددها ١٣١ قومية في الاتحاد السوفياتي، فان فرص استعادة الارمن لسيطرتهم على "كاراباخ" تبدو قاتمة. وقد يقول قائل بأن المظاهرات العنيفة تجاوزت توقعات زعماء الحزب في كل من ارمينية وموسكو على التوالي. واضافة الى ذلك، رأت موسكو في تلك المظاهرات بيانا مفزعا لذلك النمط من الحماس القومي الذي يمكن ان يتطور بسهولة الى نغمة معادية للروس، اذا لم تجد مسألة

الاقليات حلا لها.

(١٣) ملاحظات ختامية

يشير معظم الارمن الى معاهدة سيفر بتاريخ ١٠ اغسطس -آب- ١٩٢٠، باعتبارها اساسا لمطالبهم الاقليمية، لأنها اعترفت بارمينية (المادة ٨٨) دولة حرة مستقلة. وقد جعلت هذه المعاهدة ادعاء الارمن صحيحا من ناحية تاريخية، ويتمتع بثقة قضائية دولية. لسوء الحظ لم تطبق معاهدة سيفر ابدا، وواقع الامر ان الكماليين في تركيا لم يلبثوا رفضها، وكان الحلفاء عاجزين عن رفض احترامها.

وهناك ادعاء اقليمي آخر للارمن في كارس واردهان واولتي الى جانب اخالكلاك التي تم التنازل عنها لجورجيا، وتضم هذه المنطقة ٦٠ الف كيلومتر مربع، تشكل القلب للوطن الارمني.

اما المظهر الآخر لمطالبة الارمن بتطبيق العدالة، فيتعلق بارمينية السوفياتية ذاتها، فهناك اهتمام مباشر بعودة مناطق ارمينية الى ارمينية السوفياتية، مثل "لوري" و "اخالكلاك" وهما حاليا تحت ادارة جورجيا، وكذلك مقاطعات "كاراباخ" و "ناكتشيفان" وهماليوم تحت ادارة اذربيجان. كانت هذه المناطق دائما مكتظة بالسكان الارمن، وكما ذكرنا سابقا انسلخت جميعها عن ارمينية السوفياتية تتويجا لاتفاقتين تركيين- روسيين، وهما معاهدة موسكو (مارس -آذار- ١٩٢١) ومؤتمر كارس (اكتوبر -تشرين اول- ١٩٢١).

وفوق ذلك كله، يطالب الارمن بأن يندد المجتمع الدولي بجرائم الابادة الجماعية التي ارتكبها الاتراك ضد الشعب الارمني، وربما جاء ذلك التنديد عن طريق الامم المتحدة او اية هيئة اخرى. ويطالب الارمن كذلك ان تعترف تركيا بجرائمها في الماضي وان تدفع تعويضات عنها بأثر رجعي.(١٠٦)

لا بد من الاعتراف بحقيقة ان عمليات الابادة التركية ستظل مستمرة طالما لا يسمح للارمن بالعودة الى وطنهم وانهم باستمرار يفقدون هويتهم في الاراضي الاجنبية. وفضلا عن ذلك، فان على تركيا ان تكف عن تدميرها للنصب التذكارية الارمنية وآثار الماضي الارمني، لأن هذه النصب والاثار وغيرها حيوية في المحافظة على التراث الارمني وهو ضرورية جدا للمحافظة على الهوية الارمنية اليوم وغدا.(١٠٧)

ولوضع حد لهذا الجور، فان الكبرى من الوطن الارمني، التي تم اخلائها تقريبا من سكانها الارمن الاصليين والتي تقع الآن تحت الحكم التركي، يجب ان تعاد الى اصحابها الشرعيين، وهم الشعب الارمني.(١٠٨)

تعتبر المطالب الانفة الذكر اساسية للحفاظ على قومية الارمن ورفاههم مستقبلا، وبدون ذلك فان مستقبل الشعب الارمني لن تكون له صلة بماضيه حتى في ارمينية السوفياتية التي مرت بتغيرات تناقض تراثها الغني.(١٠٩)

وبقدر ما يتعلق الامر بقضية "ناجورنو كارباخ"، فان الاحباط القومي ومشاعر الحقد تزداد حدة لدرجة تحتم على السلطات السوفياتية معالجتها لأن الوعي القومي بين شعوب الاقلية في الاتحاد السوفياتي تعاظم وازداد كثافة في السنوات الأخيرة. وقد صورت مسألة "كاراباخ" قدرا كبيرا من الاحباط القومي في الاتحاد السوفيتي، وهو الأمر الذي يشكل معضلة سياسية للزعامة السوفياتية. وتكافح القوى المؤيدة للتغير العرقي من اجل تطوير النظام، غير ان الزعامة الحالية تقاوم ذلك بشدة، ولذا فان هذا قد يؤدي في نهاية الامر الى وقوع انفجار ومجابهة علنية. ان المطلوب من الزعامة السوفياتية هو تطبيق عملية اللامركزية كما وردت في سياسة غورباتشوف "بيريسترويكا" و "جلاسنوست". وما زال الارمن في ارمينية السوفياتية وفي اراضي الشتات ينتظرون قرارا ايجابيا من اللجنة التنفيذية السوفياتية بشأن مطالبهم العادلة. وعلاوة على ذلك، فأن الارمن في جميع انحاء العالم، مقتنعين بعدالة قضيتهم، لا زالوا يؤمنون بالضمير العالمي ومثل الديمقراطية -وهي جوهر الحرية والمساواة والعدالة- ورغم الفتور الذي تبديه الامم تجاه قضيتهم فانهم ما زالوا يصرون على ايجاد حل عادل لها.